

Distr.
LIMITED

A/CONF.191/L.7
17 May 2001

ARABIC
Original: ENGLISH

الجمعية العامة



مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني

بأقل البلدان نمواً

بروكسل، بلجيكا، ١٤-٢٠ أيار/مايو ٢٠٠١

من الأحداث الموازية

تسخير منافع التنمية من الهجرة: جوانب الالتقاء

بين الهجرة والتشرد والتنمية

خلاصة أعتها أمانة المؤتمر

١- قامت بتنظيم الحدث الموازي بشأن الهجرة المنظمة الدولية للهجرة بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومنظمة العمل الدولية بدعم من الأونكتاد. وقد تولد عن هذا الحدث تبادل مفيد من المعلومات والآراء بشأن القضايا الرئيسية ذات الصلة بالهجرة الدولية وكشف عن الطابع الإيجابي للهجرة من حيث علاقتها بعملية التنمية. وفي معرض التعرض لمجموعة واسعة من الأسباب والآثار المترتبة على الهجرة، لم يستفرد الحدث تحديداً أقل البلدان نمواً من بين غيرها من البلدان النامية. وكان الاستثناء الملحوظ في هذا الصدد هو العرض الاحصائي الذي تقدمت به المنظمة الدولية للهجرة، مفصلة تدفقات الهجرة بين أقل البلدان نمواً في أفريقيا وباقي أنحاء العالم.

٢- وكانت الهجرة تعتبر عموماً بمثابة ظاهرة متطورة في سياق العولمة وتوصف على أنها "حلقة مفقودة" بين القوى الدافعة إلى العولمة. أجل، إن تحركات الأشخاص، وهي ضخمة جداً على المستوى العالم، تبدو أقل الدوائر تحرراً في عملية العولمة. ومع ذلك، كما نوه الأمين العام للمؤتمر، فإن عوامل هجرة اليد العاملة ظاهرة قديمة ضربت بسهم وافر في رخاء البلدان الصناعية. وما زالت الأسباب الرئيسية للهجرة تعزى إلى عوامل بيئية

واقتصادية وسياسية. وأكد المشاركون على العلاقة السببية التي تربط بين الفقر والهجرة. وكانت حالة كل من بنغلاديش ومالي موضع اهتمام بصفة خاصة بحضور وزراء من هذين البلدين.

المشكلات الرئيسية التي تنسب فيها اتجاهات الهجرة

٣- شدد المشاركون على خطورة العديد من المشكلات الاجتماعية الاقتصادية التي تنسب فيها اتجاهات الهجرة، لا سيما الآثار السلبية المترتبة عن الهجرة بالنسبة لبلدان الأصل، والتشعبات المرتبطة بمغادرة المهاجرين، من حيث فقدان المهارات والقوى العاملة المنتجة. أما من وجهة نظر البلدان المضيفة، وعلى الرغم من أن المهاجرين قد ساهموا في رخائها الاقتصادي، فقد سلطت الأضواء على صعوبات اقتصادية واجتماعية أخرى. واتفق المشاركون على الأهمية البالغة لضرورة مكافحة الهجرة غير الشرعية.

تصور الهجرة بوصفها عنصراً حفازاً في حلقة التنمية

٤- ومن أهم الرسائل ذات المغزى التي انبثقت عن الحدث لخاص بالهجرة كانت ضرورة سلوك منهج ايجابي إزاء الهجرة ومزايا مفهوم هجرة لا يُنظر إليها من الجانب السلبي. وبالفعل يمكن النظر إلى الهجرة بوصفها صلة وصل مفيدة في طرفي طريق الهجرة، وخاصة بالنسبة لبلد الأصل فيما يتعلق بالتنمية الخاصة به. وقد أدرك الحضور ضمناً فلسفة جديدة للهجرة بوصفها قبول، إن لم نقل تشجيع، تحركات الأشخاص بقدر ما تحدث هذه التحركات في دائرة من الفرص الاقتصادية الجديدة بما يعود بالنفع على بلدان الأصل.

٥- وهذا المنهج، الذي يلتقي مع سياسة فرنسا المعروفة باسم "التنمية المترادفة"، يقوم على الفكرة القائلة بأن المهاجرين اليوم يتعرضون أكثر فأكثر لقوى العولمة. وبإمكانهم بسهولة زيادة ادراكهم للفرص الاقتصادية الجديدة والتكنولوجيا الحديثة وبإمكانهم المساعدة في إقامة العديد من الروابط الاقتصادية (من حيث فرص الأعمال والتجارة) بين بلدانهم الأصل والبلدان المضيفة. وفي معرض الحديث عن هذا التصور الايجابي لعهد جديد من الهجرة، وصف المشاركون فرص الهجرة على أنها تشجع الدراسات العليا في الخارج، وتكون أول احتكاك مهني لاقامة صلات التجارة الثنائية والاستثمار، وخصوصاً بالنسبة للمشاريع المشتركة المحلية/الأجنبية. وقد أوضحت المقارنة بين الهجرة والسياحة الدولية، والتي هي بمثابة شكل اقتصادي لتحركات الأشخاص قصيرة الأجل، حداثة هذا التصور لعهد جديد من الهجرة.

٦- وقد أيد هذا التصور معظم المتحدثين، بمن فيهم ممثل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، الذي تحدث عن حالة اللاجئين سابقاً الذين عادوا طوعاً إلى بلدانهم الأصل وتمكنوا من المساعدة في التنمية الاقتصادية بمواءمة المهارات والخبرة التي اكتسبوها عندما كانوا لاجئين.

الاستجابات لقضايا الهجرة على المستويات الوطنية

٧- إنه من صالح أقل البلدان نمواً التي تشهد هجرة إلى الخارج أن تعتمد استراتيجية من شأنها تسخير الأثر المفيد الكامن لحركات الهجرة. وقد تتناول مثل هذه الاستراتيجية العمل ضمناً على تحديد مستوى من "الهجرة المثالية" أو مستوى الهجرة إلى الخارج التي يمكن اعتبارها على أنها تولد أفضل الفوائد المالية (العائدات) المرغوبة والفوائد البشرية (الارتقاء بالمهارات). ويتعين على هذه الاستراتيجية أن تتجنب مغبة حرمان البلد من الموارد البشرية الثمينة التي تعتمد على مهاراتها والقدرة على المنافسة والانتاجية الاقتصادية. ودعا العديد من المشاركين إلى بذل الجهود من أجل توعية المهاجرين المحتملين، في المستوى الوطني، بالنسبة لمزايا الهجرة ومساوئها.

٨- أما بالنسبة لاستجابة البلدان المضيفة لقضايا الهجرة، فقد ركزت المناقشات بالدرجة الرئيسية على تجربة فرنسا في "التنمية المترادفة" بالمشاركة مع أربعة بلدان رائدة (منها بلد واحد من أقل البلدان نمواً) وعلى سياسة الهجرة إلى الاتحاد الأوروبي. فالاتحاد الأوروبي يدعم بلدان الأصل في جهودها لحث المهاجرين على البحث عن فرص اقتصادية تقوم، بشكل أو بآخر، على أساس الشراكة مع البلد الأوروبي المضيف.

الدعم الدولي لاستخلاص فوائد التنمية من الهجرة

٩- وقد أتاح الحدث الخاص بالهجرة الفرصة أمام المنظمة الدولية للهجرة لتقديم برنامج عملها (الذي يتألف من ثلاث نتائج عملية) لصالح أقل البلدان نمواً: '١' مشروع يتصل بمياكل السياسة الوطنية والقدرات المؤسسية ذات الصلة لتحسين إدارة الهجرة؛ '٢' برنامج لتعبئة المهاجرين لتمكينهم من المساهمة في التنمية الاجتماعية الاقتصادية في بلدهم الأصل، يشتمل على تحليل لآثار الهجرة وتوزيع المعلومات ذات الصلة؛ '٣' مشروع لتشجيع صاحبات المشاريع من النساء بين المهاجرات في أقل البلدان نمواً.

١٠- ويعتزم مكتب العمل الدولي توفير مساعدة تقنية لأقل البلدان نمواً لمساعدتها في تسخير المنافع الكامنة من السياحة، وخاصة في اتجاه تعبئة العائدات واستخدام مثل هذه الأموال من أجل الاستثمار في البلد الأصل. ويترتب على ذلك تقديم مساعدة مباشرة إلى البلدان ذات الصلة في مجال توفير القروض الائتمانية لصغار أصحاب المشاريع وتمكينهم من الوصول إلى التكنولوجيا الملائمة.

١١- وأعلن ممثل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين عن خطة لتعزيز قدرات المهاجرات في مجال الأمن الغذائي من خلال صندوق استئماني تديره منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة. وسوف يشارك في الإشراف على هذه الخطة كل من منظمة الأغذية والزراعة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بالتعاون مع الهيئات العامة الوطنية والمنظمات غير الحكومية. وسوف يركز المشروع على حقوق امتلاك الأرض، وتمكين المرأة، وتمويل المشاريع الصغيرة، وإنتاج الأغذية.
